

Distr.: Limited
7 August 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

الميزانية المتكاملة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة أولية من تقرير المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2013/AB/L.4). والتقت اللجنة الاستشارية أثناء استعراضها للتقرير بنائب المدير التنفيذي وممثلين آخرين قدموا إليها معلومات وتوضيحات إضافية.

ثانياً - الشكل وطريقة العرض

٢ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد وافقت على المقترحات المقدمة في التقرير المشترك بشأن المنظمات الثلاث المعنون "خريطة طريق إلى ميزانية متكاملة: تصنيف

* E/ICEF/2013/19



الرجاء إعادة استعمال الورق

290813 290813 13-42213 (A)



التكاليف والميزنة القائمة على النتائج“. وكان التقرير تنويجا لاستعراض ما هو موجود في تعاريف للتكاليف وتصنيف للأنشطة وما يرتبط بها من تكاليف، فضلا عن منهجيات ونماذج الميزنة القائمة على النتائج لعدد مختار من منظمات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين لتحديد أفضل الممارسات. ووفقا لمقرر مجلس اليونسيف التنفيذي ٦/٢٠١١، أعدت الميزانية المتكاملة لليونسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ باتباع النهج القائم على النتائج وتعرض في الشكل المنسق الذي وافقت عليه المجالس التنفيذية لليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويشير المدير التنفيذي في تقريره إلى أن النهج القائم على النتائج يساعد في تعزيز الصلة بين النتائج والاحتياجات من الموارد. وتمشيا مع الشكل المنسق، عرضت المعلومات المتعلقة بالميزانية باستخدام الجداول الثلاثة التالية:

(أ) خطة الموارد المتكاملة (الجدول ١)؛

(ب) الإطار المتكامل للنتائج والموارد (الجدول ٢)؛

(ج) تطبيق المنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف (الجدول ٤).

٣ - ويشير تقرير المدير التنفيذي إلى أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، توفر السياق الاستراتيجي للميزانية المتكاملة. وتتضمن الخطة إطار وحيد للنتائج فيما يتعلق باليونسيف يشتمل على سبعة نواتج برنامجية وثلاث نتائج للفعالية والكفاءة التنظيميين. وتمثل النواتج السبعة، وهي الصحة؛ وفيرس نقص المناعة البشرية؛ والمياه؛ والمرافق الصحية والنظافة؛ والتغذية؛ والتعليم؛ وحماية الأطفال؛ والإدماج الاجتماعي؛ نتائج تسهم فيها اليونسيف بالتعاون مع شركاء وطنيين وشركاء من المجتمع المدني وشركاء آخرين. أما النتائج الثلاث المتعلقة بالفعالية والكفاءة التنظيميين وهي تحسين نوعية البرامج من خلال الإدارة القائمة على النتائج؛ وتحسين إدارة الموارد الآلية والبشرية؛ وتنسيق أنشطة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛ فيرد وصف مفصل لها في إطار النتائج والموارد المتكامل للميزانية المتكاملة (انظر الفقرات ٤٦ إلى ٨٣) مصنفة حسب المجموعة الوظيفية وتخصيص الموارد.

٤ - وعند نظرها في الميزانية المؤسسية لليونسيف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أعربت اللجنة عن ترحيبها بالتقدم الذي أحرزته اليونسيف في مجال تحسين طريقة عرض ميزانيتها وتطبيق الميزنة القائمة على النتائج وأبدت تشجيعها لبذل المزيد من الجهود في ذلك الصدد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما أعربت اللجنة عن تقديرها لاستخدام الجداول والأدوات الأخرى لعرض الميزانية وأعربت عن أملها في أن توفر تقارير الميزانية المقبلة المزيد من المعلومات في الجزء السردى (E/ICEF/2011/AB/L.3، الفقرة ١٠). وترحب اللجنة الاستشارية في هذا الصدد بالجهود التي بذلتها اليونسيف

وبالتقدم الذي أحرزته في ممارسة تنسيق الميزانية، بما في ذلك تحسين الموازنة بين الموارد والخطوة الاستراتيجية وتقديم معلومات عن النفقات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ لأغراض المقارنة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية تسلّم بأن اليونيسيف أخذت تُهج الميزنة القائمة على النتائج في ميزانيتها المتكاملة على نحو ما أقرّه المجلس التنفيذي، إلا أنها تطلب مع ذلك أن تقدم إلى اللجنة معلومات عن بنود الإنفاق الرئيسية في إطار الموارد المتعلقة بالوظائف والأخرى غير المتعلقة بالوظائف في شكل معلومات تكميلية للميزانيات المقترحة في المستقبل وذلك من أجل تيسير نظر اللجنة في الميزانية المؤسسية وإجراء تحليل أفضل لها.

ثالثاً - خطة الموارد المتكاملة

٥ - وفقاً لخطة الموارد المتكاملة الموجزة في الجدول ١، فإن مجموع الموارد المتوقعة من فئات الموارد العادية والموارد الأخرى والصناديق الاستثمارية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي تشمل أرصدة افتتاحية قدرها ٣٠٨٣,٧ مليون دولار، يصل إلى ٢٦٧٠٠,٧ مليون دولار مما يعكس زيادة قدرها ٦٩٣٦,٥ مليون دولار أو نسبة ٣٥,١ في المائة بالمقارنة مع مجموع الموارد المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ والبالغة ١٩٧٦٤,٢ مليون دولار. ويتوقع أن يبلغ مجموع الموارد العادية ٦١٩٨,٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مما يعكس زيادة قدرها ٩٠١,٤ مليون دولار أو نسبة ١٧ في المائة بالمقارنة مع مبلغ ٥٢٩٧,١ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويتوقع أن يصل مجموع الموارد الأخرى إلى ١٢٤٤٧,٧ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٣١٦,٧ مليون دولار أو نسبة ٢٢,٩ في المائة بالمقارنة مع مبلغ ١٠١٣١ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛ ويتوقع أن يصل مجموع أرصدة الصناديق الاستثمارية إلى ٨٠٥٤,٥ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣٧١٨,٤ مليون دولار أو نسبة ٨٥,٨ في المائة بالمقارنة مع مبلغ ٤٣٣٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

٦ - وتقدر الإيرادات من الموارد العادية، ومعظمها من الاشتراكات، بمبلغ ٥٦٣٣ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يعكس زيادة قدرها ٨٦٨,١ مليون دولار أو نسبة ١٨,٢ في المائة بالمقارنة مع مبلغ ٤٧٦٤,٩ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتقدر الإيرادات من الموارد الأخرى بمبلغ ١٠٦٤٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٢٥٧ مليون دولار أو نسبة ٢٦,٩ في المائة بالمقارنة مع مبلغ ٨٣٩١ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويتوقع أن تصل قيمة مقبوضات الصناديق الاستثمارية إلى ٧٤٣٢ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٣٣٩٨,٩ مليون دولار أو نسبة ٨٤,٣ في المائة بالمقارنة مع

الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وفيما يتعلق باستخدام الموارد، فيتوقع أن يصل مجموع الموارد المتوقعة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية، إلى ٢٤ ٩٥٩,٣ مليون دولار سيستخدم منها مبلغ ٢٢ ٢٣٦,٦ مليون دولار من أجل البرامج ويستخدم مبلغ ٢ ٠٩٤,٥ مليون دولار للميزانية المؤسسية.

٧ - وفي الفقرات ١٣ إلى ١٨ من تقريره، يناقش المدير التنفيذي الأداء المالي الفعلي مدعوماً بالرسوم البيانية والجداول الواردة في التذييل بآء من التقرير. وتشير الرسوم البيانية إلى زيادة مطردة في الإيرادات والنفقات بلغت ٣ ٩٤٢ مليون دولار و ٣ ٨٦٦ مليون دولار على التوالي في عام ٢٠١٢. ووفقاً للتذييل جيم، يقدر مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ١٠ ٠٤٤ مليون دولار بالمقارنة مع المبلغ المقرر وقدره ٨ ٨٥٩ مليون دولار في الوقت الذي يتوقع فيه أن يصل فيه مجموع الموارد المستخدمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٧ ٥٨٣ مليون دولار بالمقارنة مع الاستخدام المقرر للموارد بقيمة ٧ ٠٢٩ مليون دولار. ويضيف أن الفرق يعكس زيادة قدرها ٥٥٤ مليون دولار في الأنشطة البرنامجية الممولة من الموارد الأخرى وهو ما يتناسب مع الزيادات المقدرة في مجموع الإيرادات من الاشتراكات للموارد الأخرى. ويتفق مجموع تقديرات استخدام الموارد في الميزانية المؤسسية مع خطة الموارد.

الأخذ بدورة الميزانية لفترة أربع سنوات

٨ - وأثناء نظرها في اقتراحات المدير التنفيذي، علمت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن العامل الرئيسي وراء طلب المجلس التنفيذي المتعلق بوضع ميزانية متكاملة هو رغبته في دراسة اقتراح للتمويل يشمل جميع فئات ونتائج التكاليف للمنظمة في إطار متكامل وحيد؛ ويختلف ذلك كلياً عن الممارسة السابقة المتعلقة بتقديم ميزانية مؤسسية مقترحة لا تشمل على روابط واضحة بالنتائج المقدمة في الخطة الاستراتيجية ولا تقدم معلومات عن مخصصات الموارد للنتائج المقترحة. وعلمت اللجنة أيضاً أن الميزانية الرباعية المتكاملة المقترحة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الخطة الاستراتيجية وتستجيب لطلب المدير التنفيذي المتعلق بمواءمة الميزانية المتكاملة لليونسيف مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك خطة الموارد وأطر النتائج وربط الموارد بالنتائج (مقرر المجلس التنفيذي ٢٠/٢٠١٢، الفقرة ٩).

وقد قرر المجلس التنفيذي "أن تغطي توقعات الموارد والميزانية المتكاملة لجميع فئات التكاليف فترة مدتها أربع سنوات وبالتزامن مع مدة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وأن يجري استعراض الميزانية المتكاملة بالتزامن مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية".

٩ - واستجابة لشواغل اللجنة الاستشارية المتعلقة بالانتقال من دورة الميزانية لفترة سنتين إلى دورة الميزانية لفترة أربع سنوات، أوضح نائب المدير التنفيذي أن دورة الميزانية لفترة أربع سنوات لن تنقص أو تحد من مستوى المشاورات الحالية مع الدول الأعضاء بشأن عملية الميزنة. وعلمت اللجنة أن، بعد الموافقة على دورة السنوات الأربع، تقدم المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق النتائج الميمنة في الخطة الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية من خلال التقرير السنوي للمدير التنفيذي وتستكمل بتقارير مالية موجزة. كما علمت اللجنة أيضا أن اليونيسيف، امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سوف تدرج بيان مقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في بيانها المالية السنوية. وعلاوة على ذلك علمت اللجنة أن اليونيسيف سوف تقوم، بالإضافة إلى استعراض منتصف المدة لخطتها الاستراتيجية الرباعية، بإجراء استعراض للميزانية المؤسسية لتحديد الحاجة لإدخال تعديل لزيادة أو خفض الميزانية. ووفقا للبند ٩/١٥ من النظام المالي، فإن مثل هذا التعديل ينبغي تقديمه إلى اللجنة الاستشارية من أجل استعراضه قبل عرضه على المجلس التنفيذي لليونيسيف.

١٠ - وعند الاستفسار عن إمكانية تخطيط الإنفاق لفترة مدتها أربع سنوات في بيئة تشغيلية تتميز بالتغير الدائم، علمت اللجنة الاستشارية أن الموارد المقدرة المدرجة في الميزانية تحددتها النتائج التي ينبغي تحقيقها وفقا للخطة الاستراتيجية. وأخطرت اللجنة أن اليونيسيف قد استخدمت في تقديرها لتكاليف الموظفين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على سبيل المثال معدلات سعر الصرف المعتمدة في الأمم المتحدة ومعدلات تسوية مقر العمل في ١ أيار/مايو ٢٠١٣ ومعدل شغور قدره ٨ في المائة لوظائف الفئة الفنية الدولية ومعدل شغور قدره ٦ في المائة للوظائف المحلية ومعدل علاوة سنوية داخل الرتبة قدرها ٢ في المائة لوظائف الفئة الفنية الدولية فضلا عن علاوة سنوية داخل الرتبة بنسبة ١ في المائة لوظائف الرتبة المحلية. وعلمت اللجنة أيضا أن تقدير تكاليف الوظائف في أكثر من ١٤٠ مكتبا قطريا بدقة متناهية غير ممكن إلا أن الإدارة المركزية للميزانية المؤسسية أتاحت تعويض حالات المغالاة في التقدير في بعض المكاتب بحالات الإقلال من التقدير في مكاتب أخرى.

١١ - وإدراكا منها لحالات عدم التيقن الكامنة المرتبطة بتوقعات الموارد وافتراضات تقدير التكاليف على مدى أربع سنوات، فإن اللجنة الاستشارية ترى أن استعراض منتصف المدة المقرر اجراؤه في عام ٢٠١٥ سيشيح فرصة كبيرة لتقييم وضع وتنفيذ الميزانية المتكاملة ودراسة تقديرات الميزانية للفترة المتبقية من فترة الميزانية. ولذلك تتطلع اللجنة الاستشارية لاستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعاً - الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن، وفقاً لتصنيف التكاليف الجديد، يُشار الآن إلى ميزانية فعالية التنمية وأنشطة الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي وأنشطة الإدارة والأنشطة ذات الأغراض الخاصة بوصفها ميزانية مؤسسية. وتستند إلى نهج الميزنة القائمة على النتائج وتعرض في شكل التصنيف الجديد للتكاليف على النحو المبين في الفقرة ٢ أعلاه.

١٣ - وتصل الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ إلى ٢٠٩٤,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٩٧ مليون دولار أو نسبة ٤,٨ في المائة بالمقارنة مع الميزانية المؤسسية البالغة ١٩٩٧,٥ مليون دولار المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وتشمل الميزانية المؤسسية مبلغ ١١٥٥,١ مليون دولار من الموارد العادية و ١١٦,٤ مليون دولار من الموارد الأخرى فضلاً عن ٨٢٣,١ مليون دولار من استرداد التكاليف من مصادر أخرى. ووفقاً لخطة الموارد المتكاملة، فإن الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ تمثل نسبة ١١,٩ في المائة من مجموع الموارد وهو ما يمثل نقصاً في النسبة المثوية لمجموع الموارد بالمقارنة مع الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي كانت تمثل نسبة ١٤,١ في المائة من مجموع الموارد. ويرد في الجدول ٣ من تقرير المدير التنفيذي تحليل للزيادة الصافية البالغة ٩٧ مليون دولار في الاحتياجات من الموارد بين فترتي الميزانيتين ٢٠١٠-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٧ حسب فئة التكاليف والمجموعة الوظيفية استناداً إلى المدى الذي تزيد أو تنقص فيه الاحتياجات من الموارد بسبب (أ) التحولات الاستراتيجية التي تقترحها الإدارة؛ و (ب) المنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف ولا سيما إسناد التكاليف؛ و (ج) عوامل التكلفة، بما في ذلك التضخم.

١٤ - وترحب اللجنة الاستشارية باستخدام الرسوم البيانية والجداول في عرض المعلومات المتعلقة بالميزانية. وترى اللجنة أن تلك الأدوات تساعد في إجراء تحليل أكثر فائدة للاتجاهات السابقة والتوقعات المستقبلية فضلاً عن البيانات المالية المفصلة الواردة في الميزانية. وتطلب اللجنة أن تتضمن الميزانية المقترحة في المستقبل المزيد من المعلومات المفصلة لتسهيل إجراء المقارنة بين النفقات الفعلية والمتوقعة.

التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين

١٥ - يشير المدير التنفيذي في الفقرة ٩٢ من تقريره إلى اقتراح ما مجموعه ٢٧٩٢ وظيفة بالنسبة للميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، وهو ما يمثل خفضاً بمعدل ١٢٧ وظيفة مقارنة بالوظائف البالغ عددها ٢٩١٩ وظيفة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. ويضيف بأن التخفيض يشمل نقصاً صافياً قدره ٧ وظائف من الفئة الفنية الدولية العليا (فوق الرتبة ف-٥) و ٢٤ وظيفة أخرى من الفئة الفنية الدولية و ١٠ وظائف وطنية و ٨٦ وظيفة من

فئة الخدمات العامة. ويوضح أن صافي النقصان البالغ ٧ وظائف من الفئة الفنية العليا كان نتيجة لإنشاء ٥ وظائف جديدة وإلغاء وظيفتين ونقل ١٣ وظيفة من بند فعالية التنمية إلى بند البرنامج العالمي والإقليمي والنقل الداخلي لثلاث وظائف من فئة جمع الأموال والشراكات الخاصة إلى فني الإدارة وفعالية التنمية في الميزانية المؤسسية. ويقترح أيضا تخصيص وظيفتين من الوظائف الخمس الجديدة للمجموعة الوظيفية للعلاقات الخارجية المؤسسية والشراكات والاتصالات وتعبئة الموارد من أجل الانخراط الاستراتيجي مع المانحين من القطاع العام في حين يقترح تخصيص الوظائف الثلاث الأخرى لتعزيز القيادة وهيكل الإدارة في المكاتب القطرية في لبنان والجمهورية العربية السورية وتركيا. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتغيرات المقترحة في ملاك الموظفين وهي على ثقة من أن العناية اللازمة أوليت لضمان ألا يؤثر تخفيض الوظائف سلبيا في تنفيذ البرامج على الصعيد القطري.

استرداد التكاليف

١٦ - يشير المدير التنفيذي في الفقرة ٩٤ من تقريره إلى أن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ قد جرى إعدادها باستخدام المنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف ومعدلات استرداد التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي في مقرره ٥/٢٠١٣. ووفقا للمدير التنفيذي، فإن المنهجية والتغييرات في المعدلات سوف تؤدي إلى تحسين الاستخدام النسبي للموارد العادية والموارد الأخرى لتمويل أنشطة الإدارة والتكاليف المتصلة بها. ويرد في الجدول ٤ من تقريره موجز للتفاصيل المتعلقة بكيفية تطبيق المنهجية (تطبيق المنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف)، وهو ما يبين أن نسبة ٣٥ في المائة من الميزانية المؤسسية الخاضعة لاسترداد التكاليف ستموّل من الموارد العادية. ويبين الجدول أيضا المعدل المتوقع لاسترداد فعال للتكاليف يصل إلى ٧,٦ في المائة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع المعدل الفعلي البالغ ٦,٦ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ وإن كان يقل عن المعدل المنسق البالغ ٨ في المائة. ويوضح المدير التنفيذي كذلك أن تطبيق المنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف ومعدلات استرداد التكاليف سوف يفضي إلى إتاحة جزء أكبر من الموارد العادية لأنشطة البرنامجية بحيث تصل نسبة الموارد المخصصة لأنشطة الإدارة والأنشطة ذات الأغراض الخاصة الممولة من الموارد العادية إلى ٤٤,٨ في المائة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بالمقارنة مع نسبة ٧٢,٨ في المائة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

١٧ - وترحب اللجنة الاستشارية بالاتجاه الإيجابي الذي يتم بموجبه زيادة النسبة المئوية لتمويل الميزانية المؤسسية من استرداد التكاليف وتحرير المزيد من الموارد لتخصيصها للأنشطة البرنامجية. وتشجع اللجنة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق

الأمم المتحدة للسكان على مواصلة بذل جهود التنسيق وكذلك إدخال المزيد من التحسينات على منهجية استرداد التكاليف.

خامسا - تعليقات وملاحظات خاصة

تنفيذ نظام فيجين (VISION) لتخطيط الموارد في المؤسسة

١٨ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن اليونيسيف كانت قد بدأت تنفيذ نظامها الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، نظام فيجين (VISION) في عام ٢٠١٢. وعند الاستفسار، علمت اللجنة أنه كان لليونيسيف نظام ميداني قبل البدء في تشغيل نظام VISION يختلف عن النظام الذي يستخدم في المقر حيث تضطلع بإجراءات تبادل المعلومات بين النظامين يوميا. وقد صمم نظام VISION لمعالجة أوجه القصور في النظامين وتحقيق التوقعات الرئيسية التالية: مواءمة طرق أداء العمل وعمليات النظام بين المقر والمكاتب الميدانية؛ ووضع مجموعة موحدة من البيانات الإدارية الآنية؛ وتحقيق الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع المكاتب على نطاق العالم؛ وتبسيط تخطيط البرامج مع خفض مستويات النتائج؛ وتطبيق خطة عمل على أساس متجدد تتواءم مع دورات التخطيط الحكومية؛ ووضع أساس متين لتجهيز معاملات المكاتب بالنيابة عن مكاتب أخرى، بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ واستمرارية تصريف الأعمال؛ وإدارة المنح على نحو أفضل مع تسهيل فرص الوصول الإلكتروني إلى المعلومات ذات الصلة بالمنح؛ وتوفير نظام تخزين متكامل لرصد المخزونات؛ وتحسين رصد سلاسل الإمداد؛ ووضع برنامج للتجهيز المركزي لكشوف مرتبات الموظفين الدوليين والمحليين. وعلمت اللجنة أن التوقعات قد تحققت بدرجة كبيرة وأن المكاتب قد تكيفت مع النظام بشكل جيد بالرغم من استمرار وجود بعض التحديات، ولا سيما في المكاتب الصغيرة. كما علمت اللجنة أنه يجري وضع خطط للتدريب وزيادة تبسيط طرق أداء العمل، بما فيها السفر من أجل التغلب على هذه التحديات.

١٩ - تثنى اللجنة الاستشارية على اليونيسيف لنجاحها في تطبيق نظام عالمي متكامل تماما لإدارة الموارد مع تعزيز القدرات على إدارة الأداء. وتحت اللجنة اليونيسيف على تسخير أدوات إدارة الأداء التي يوفرها النظام لتحقيق المزيد من الكفاءة في رصد الموارد والإبلاغ عنها، وثقت اللجنة في قدرة اليونيسيف على توثيق تجربتها في هذا الصدد وتبادلها مع المنظمات الأخرى.

الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

٢٠ - يذكر المدير التنفيذي في الفقرة ٣٤ من تقريره أن القيمة الاكتوارية بلغت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما مقداره ١,١ بليون دولار بالنسبة للالتزامات المتعلقة باستحقاقات موظفي اليونيسيف، التي تشمل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وباستحقاقات نهاية الخدمة وأن الاحتياطيات المتراكمة لتمويل هذه الالتزامات قد بلغت ٤٤٥ مليون دولار حتى ذلك التاريخ. ومن أجل تغطية الالتزامات غير الممولة، يذكر الأمين التنفيذي أن اليونيسيف وضعت استراتيجية طويلة الأجل للتمويل تمثلت في قيد الأموال المتراكمة المتحصل عليها من المرتبات على اعتمادات الميزانية ومصادر التمويل التي يكون الموظفون مرتبطين بها. وعند الاستفسار عن إمكانية استخدام قيمة حيازات اليونيسيف من الممتلكات كمصدر محتمل لتمويل استحقاقات نهاية الخدمة للموظفين بدلا من ربط الموارد النقدية القيمة، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه من الممكن النظر في هذا الاقتراح إلا أن الحيازات من الممتلكات محدودة القيمة إذ لا يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد. وتشجع اللجنة الاستشارية اليونيسيف على الاستمرار في استكشاف آلية للتمويل الفعال من حيث التكاليف لالتزاماتها المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

الموجودات من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢١ - أثناء نظرها في تقرير المدير التنفيذي، علمت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن سياسة اليونيسيف المتعلقة بمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقضي بإسناد الحواسيب والحواسيب المحمولة للموظفين أساسا وفقا لاحتياجاتهم الوظيفية. كما علمت اللجنة أيضا أن تلك السياسة، والتي تستكمل سنويا، توفر التوجيه بشأن معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعايير البرمجيات فضلا عن جداول استبدال المعدات الموصى بها.

٢٢ - وفيما يتعلق بالموجودات من المركبات، علمت اللجنة الاستشارية أن اليونيسيف ليس لديها نسبة موصى بها للمركبات إلى الموظفين وأن المدراء الإقليميين أو الممثلين القطريين أو الموظفين المسؤولين المعينين هم الموظفون الوحيدون الذين يمكن منحهم المركبات على أساس فردي لأغراض رسمية. وقد أخطرت اللجنة أن اليونيسيف تشتري المركبات في مكاتبها الإقليمية أساسا لأغراض أنشطة الدعم البرنامجي وأن عدد المركبات يعتمد على طبيعة البرنامج القطري. وأوضح أيضا أن الممارسة المتبعة تتمثل في نقل ملكية المركبات المشتراة إلى أحد من الشركاء المنفذين للبرامج. وفي ظروف استثنائية فقط حيث لا تتوفر للشريك المنفذ القدرة على حفظ المركبة وصيانتها يمكن لليونيسيف أن تحتفظ بتلك المركبة.

٢٣ - وتطلب اللجنة الاستشارية من اليونيسيف توفير آخر المعلومات المتعلقة بمخصصات المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها معلومات تكميلية لمشاريع الميزانيات المقبلة.

سادسا - التوصية

٢٤ - توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ البالغة ٢ ٠٩٤,٥ مليون دولار والتي تشمل تمويلاً قدره ١ ١٥٥,١ مليون دولار من الموارد العادية ومبلغ ٨٢٣,١ مليون دولار من استرداد التكاليف من موارد أخرى ومبلغ ١ ١٦,٤ مليون دولار من موارد أخرى.